التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتيك: دراسة تقييمة

Digital Transforation of Algeria 's Fiscal Administartion With The Adoption of the jibayatic System Evaluation study

عفاف بولحية*[1]، إبراهيم بوجاجة[2]

[1]جامعة علي لونيسي-البليدة 02-مخبر....، (الجزائر)،ea.boulahia@univ-blida2.dz

[2]جامعة علي لونيسي-البليدة 02-مخبر،(الجزائر)، ei.boudjadja@univ-blida2.dz

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مشروع عصرنة الإدارة الجبائية الذي شرعت فيه الجزائر منذ سنة 2002 سواء على مستوى الهياكل أو التحصيل، والتأكد من مدى وصوله إلى الأهداف المرجوة، وقد توصلنا إلى أن نظام التصريح والدفع عن بعد يعتبر وسيلة فعالة للقضاء على التهرب والغش الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية من خلال تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية الذي يوفره هذا المشروع.

الكلمات مفتاحية: الإدارة الالكترونية؛ عصرنة الإدارة الجبائية؛ نظام التصريح والدفع عن بعد.

Abstract:

The objective of this studyis to assess the project of modernization of fixal administration in which Algeria has started since 2002 both at the level of structure and collection, and to ascertain its attainment of the desired objectives. We have found that the permit and remote payment system is an effective means of eliminating tax evasion and fraud and thus increasing fiscal earnings by strengthening the trust between taxpayers and the tax administration provided by this project.

Keywords: E-management, Modernization of tax administration, Remote authorization and payment system

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تراجعت الإدارة التقليدية مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال وشبكة الإنترنت وتوجه أغلب الدول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية، والتي تهدف إلى تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار وبأقصر وقت ممكن، والجزائر وعلى غرار باقي الدول تسعى جاهدة لمواكبة هذا التطور والإستفادة من مزايا الإدارة الالكترونية في تحديث خدماتها العمومية، والضرائب تعتبر من أهم القطاعات في الدولة لهذا عملت على وضع مشروع إصلاح ضريبي بدأت بوادره سنة 2002 ولا زالت مستمرة لليوم، معتمدة في ذلك على إدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة ففي سنة 2013 تم اعتماد نظام التصريح والدفع عن البعد "جبايتك" والذي ساهم في تسهيل مختلف الإجراءات الجبائية للمكلفين من جهة والإدارة الضريبية من جهة، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الرقابة الجبائية ومنه زيادة حصيلة الجبائية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر التحول الرقمي على الإدارة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل في:

- ✓ عصرنة الإدارة الجبائية تساهم في تحقيق فعالية العمل الضريبي؛
- ✓ توجد تحديات تواجه التطبيق الناجع لعصرنة الإدارة الجبائية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف النتائج والإحصائيات.

هيكل الدراسة:

يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى محورين هي:

- ✓ عصرنة الإدارة الجبائية؛
- ✓ تقييم عصرنة الادارة الجبائية

2.عصرنة الإدارة الجبائية

1.2 الإدارة الإلكترونية:

1.1.2 تعريفها

الإدارة الإلكترونية هي عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية بالإعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق، وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات، لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقا (خنشور و عبابسية، 2020، صفحة 364).

الإدارة التي تستخدم فيها التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر وشبكات الإتصالات المحلية والعالمية أثناء أداء المهام الإدارية والتواصل بين الإدارة في مستوياتها الإشرافية والتنفيذية، كما أنها جميع عمليات التحول في أداء أعمال المؤسسة إلكترونيا عن طريق إعادة هيكلة تلك الأعمال، لما يحقق التطور والإقتصاد في الأداء والمرونة وحسن استغلال الموارد (بن عروس و علواطي، 2022، صفحة 500).

2.1.2 خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتمثل في (بربار و بلجيلالي، 2019، صفحة 44)

- ✓ **سرعة أداء الخدمات:** أي ربح الوقت عوض الطابور الذي يميز الإدارة التقليدية وطول فترة معالجة الملفات؛
- ✓ **تقليل التكاليف:** تختصر الإدارة الالكترونية الكثير من التكاليف التي كانت تمر بها الإدارة التقليدية من خلال تقليص في عدد العمال وتكاليف الأوراق مثلا؛
- ✓ اختصار الإجراءات الإدارية حيث تسمح برقمنة المعلومة وتوفيرها في حينها الإنتقال إلى الإعتماد على الأرشيف الإلكتروني على عكس الإدارة التقليدية كبر حجم الملفات وبالتالي صعوبة في عملية المعالجة.

3.1.2 أهداف الإدارة الإلكترونية:

تتمثل في (بربار و بلجيلالي، 2019، صفحة 44):

- ✓ إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية؛
- ✓ تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها؛
- ✓ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة؛
- ✓ تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها؛
- ✓ تقليل التكاليف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة؛
- ✓ توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية؛
- ✓ التعلم المستمر وبناء المعارف؛
- ✓ التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة.

2.2 رقمنة إدارة الضرائب:

1.2.2 تعريف رقمنة إدارة الضرائب:

ويعبر عنه بمصطلح modernity الذي يعني العصرنة والتحديث عن أي عملية تتضمن تحديث وتجديد ما هو قديم لذلك، فهو يستخدم في مجالات عدة ويعني أيضا التنظيم بطريقة عصرية والتأقلم مع الأذواق والإحتياجات العصرية.

يمكن تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية أنها استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي.

فعصرنة إدارة الضرائب بالجزائر يعتبر جزءا من التجديد والتحديث والإصلاح الضريبي، يهدف إلى مسايرة التطورات الحاصلة في مختلف الميادين ومواجهة تحديات الألفية الثالثة، لتحقيق فعالية أفضل أكبر في تسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين وتبسيط الإجراءات الإدارية (قناص و زين، 2021، صفحة 218).

2.2.2 دواعي عصرنة إدارة الضرائب:

تتمثل في: (حراش، الصفحات 113-114-115-116)

- ✓ **ارتفاع تكلفة التحصيل الضريبي:** يستعمل معيار تكلفة التسيير كأحد أهم المؤشرات لقياس فعالية إدارة الضرائب، لذلك أصبح من الضروري أن نعرف كم يتطلب لإدارة الضرائب من نفقات تسيير لتحصيل 100 دج مثلا، وفي هذا الشأن فقد قامت المديرية العامة للضرائب سنة 2003 بدراسة تكلفة تحصيل 100 دج لمجموع مديرياتها الولائية لسنة 2002، فتبين أن تكلفة التحصيل الصافية قد قدرت ب 3.94% بمعنى 3,94، لتحصيل كل 100 دج في حين أنها تتراوح في بعض الإدارات الضريبية ما بين 0,5% و 2,5%؛
- ✓ **تضخم عدد الهياكل الإدارية وتدهور وضعيتها:** تعاني إدارة الضرائب في الجزائر من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، ولقد بلغ عدد الهياكل الإدارية للمصالح الخارجية 1288 وعليه فإن عملية العصرنة ترمي إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية من 1288 إلى 406 فقط ؛
- ✓ **اتساع حجم الاقتصاد الموازي واستفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي:** يعرف القطاع الموازي على أنه جميع القطاعات الإقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانوني وهو يمثل جزءا كبيرا جدا من حجم الاقتصاد الجزائري، وتشير تقديرات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي إلى أن السوق الموازية بالجزائر تعادل ما بين 38.32% من الناتج الإجمالي غير النفطي، وقد نتج عن الإنفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير أخلاقية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الإقتصاد الوطني وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي أصبح من الضروري عصرتنها لتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

3.2.2 سمات عصرنة وتحديث إدارة الضرائب

تتمثل هذه السمات فما يلي:

1.3.2.2 تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي (رمادلية، 2020، الصفحات 472-473):

- ✓ رفع عدد الموظفين العاملين الإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية؛
- ✓ إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شرط يحددها القانون؛
- ✓ رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين وتخصص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

2.3.2.2 إدخال تقنية الربط عن بعد:

بالنسبة لبرنامج تجهيز مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي وقصد تحسين ظروف العمل تم إدخال الإعلام الآلي في كل المشتريات حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد بمرحلتين، المرحلة الأولى تمثلت في إدخال تقنية الربط عن بعد بين الإدارة ومصالحها وهو ما يعرف ب **intranet** وهذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة، وهو ما يوفر السرعة والفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية، أما المرحلة الثانية وهي في صدد الإعداد وهي ربط الإدارة الضريبية مع الإدارات والهيئات الأخرى وهو ما يعرف بتقنية الإنترنث وهو ما يكرس أسس وقواعد الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على التبادل الإلكتروني للمعلومات فهي تسمح بتوفير كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي المكلف بالضريبة وهذا بتبادل المعلومات مثلا مع البنوك، إدارة الجمارك والسجل التجاري، فتقنية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للإجراءات والتعاملات الضريبية (رمادلية، الصفحات 272-273).

3.3.2.2 مرجعية نوعية الخدمة:

إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمة العامة رقم 1 المؤرخة قي 7 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية، فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت قدمها الهياكل القديمة حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله **(impots, Direction général des)**.

5.3.2.2 إدخال النظام المعلوماتي جبايتك:

بعد انشاء نظام المعلوماتية للمديرية العام للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للادارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، حيث يعتمد هذا النظام على التشغيل الألي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم (بوزيان و عمر، 2021، صفحة 161).

3.2 النظام المعلوماتي جبايتك

1.3.2 تعريفه:

لتجسيد مشروع عصرنة قطاع الضرائب قامت مديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمكتب الإستشارات الإسباني (indra sitema) من أجل إنشاء نظام معلومات جبائي من نوع (erp-spa) الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الجبائية، أطلق على هذا النظام تسمية جبايتك وهو عبارة عن نظام يسمح بالتصريح والدفع عن بعد عبر الرابط : hhps//jibayatic.mfdgi.gov.dz وهو عبارة عن فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات.

تم إطلاقه رسميا في مركز الضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة في 4 أفريل 2017، ليتم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، سيمكن هذا النظام إدارة الضرائب من أن تكون إدارة فعالة في خدمة السلطة العمومية والمواطن سيساعد على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية (لعريبة و سحنون، 2021، الصفحات 517-518).

2.3.2 الإطار التشريعي والقانوني للتصريح والدفع الإلكتروني:

لتسهيل عملية التصريح وضع المشرع الجبائي دليل التصريح والدفع عبر الرابط: www.mfdgi.gov.dz/portailpublic وسن مجموعة من القوانين التي تهدف أساسا لتنظيم هذه العملية كما فرض غرامات لعدم الالتزام كما يلي (لعريبة و سحنون، 2021، الصفحات 518-519):

1.2.3.2 الإكتتاب والدفع الإلكتروني: تتمثل القوانين التي تنظم عملية التصريح والدفع الالكتروني فيما يلي:

- ✓ تنص المادة 23 من الأمر رقم 8-2 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمواد 164، 165، 166، 167، 168 على أنه علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح G50 الضريبة على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، التصفية لرصيد الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، الأجور والرواتب والتعويضات؛

- ✓ القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017، لاسيما المواد 67، 68 (الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 29ديسمبر2016) التي أقرت شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ إجابة التصريح الإلكتروني والدفع الإلكتروني بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بموجب نص المادتين 58 من قانون المالية لسنة 2018والمادة 169 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجبائية المعدلة لأحكام قانون الإجراءات الجبائية؛
- ✓ تنص المادة 9 من قانون المالية لسنة 2021 التي عدلت المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي بمقتاضها تلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يدفع مرتبات أو أجور أو تعويضات أو أتعاب ريوع عمرية أن يقدم كشفا على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن بعد على الأكثر بعد 30 أفريل من كل سنة في المصلحة التي يتبع لها؛
- ✓ المادة 24 من قانون المالية 2021 و224 من قانون الضرائب المباشرة، إلزامية التصريح الإلكتروني بالتصريح السنوي لقائمة الزبائن G3 ؛

2.2.3.2 الغرامات: من اجل إلزام المكلفين على التصريح الالكتروني فرضت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تم بموجبها إحداث المادة 192 مكرر على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

- ✓ غرامات جبائة بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية التصريح السنوي بأرباح للأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح الشركات تتحسب هذه الغرامة على النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1000000دج وفي حالة عجز تطبق غرامة ب 100000؛
- ✓ تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي؛

كما تفرض على المكلفين المذكورين أعلاه والذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة غرامة جبائية بمبلغ 10000 دج لكل بيانات غير مطبقة دون أن يتعدى إجمالي مبلغ الغرامات المطبقة 100000دج

3.3.2 امتيازات جبايتك:

تتمثل هذه الإمتيازات في (المديرية العامة للضرائب، 2017، صفحة 7):

فيما يخص الإدارة:

- ✓ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بداء من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- ✓ رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني، والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة ما بين المعلومات الوردة بعد إنشاء العرائض؛
- ✓ الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- ✓ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- ✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- ✓ إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- ✓ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/ 24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- ✓ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- ✓ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- ✓ الدفع عن طريق انترنت لضرائبه ورسومه؛
- ✓ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي وطلب الشهادات الجبائية وطلب الامتيازات الجبائية؛
- ✓ تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط...وغيرها).

4.3.2 كيفية الإنخراط في جبايتيك:

من أجل تعزيز خدماتها الرقمية قامت المديرية العامة للضرائب بوضع في إطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الانترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعيين لمراكز الضرائب، غير أنه بغية الاستفادة من

الخدمات الرقمية، يتعين على المكلف بالضريبة اكتتاب طلب انخراط للتصريح عن بعد وذلك بإعداد ملف يمكن تحمليه في نفس البوابة والذي يشمل (المديرية العامة للضرائب، 2018، صفحة 7):

- ✓ استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة؛
- ✓ دفتر الأحكام العامة؛
- ✓ كشف أو كشوف التعريف البنكي لثلاثة حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها؛
- ✓ وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لممضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان ممضي الاستمارة ليس ممثله القانوني؛

من أجل إيداع طلب الانخراط يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعد إما من خلال البوابة "جبايتك" أو عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الاستقبال والإعلام.

5.3.2 النتائج المحتملة من تطبيق مشروع نظام جبايتك

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية ويمكن تلخصيها كما يلي (سيليني و طالبي، 2019، صفحة 110):

- ✓ التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال المعالجة الإلكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- ✓ نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال المعالجة الإلكترونية لهذه العمليات؛
- ✓ ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة؛
- ✓ التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- ✓ تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛
- ✓ تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.

3.تقييم عصرنة الإدارة الجبائية

1.3تطور الإيرادات الجباية العادية في الجزائر:

الجدول رقم 01: تطورإيرادات الجباية العادية للفترة 2006-2018

السنوات	الناتج الداخلي الخام الوحدة:10^9	إجمالي إيرادات الجباية العادية الوحدة: 10^9	تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للناتج الداخلي للناتج الداخلي الخام : الوحدة نسبة مئوية
2006	8390,7	745,56	%8,88
2007	9389,6	786,75	%8,38
2008	10993,9	983,63	%8,94
2009	10135,6	1172,45	%11,56
2010	12034,50	1309,37	%10,88
2011	14480,70	1548,52	%10,69
2012	161154,40	1944,58	%12,06
2013	16647,90	2072,09	%12,44
2014	17228,60	2126,33	%12,34
2015	16702,10	2557,30	%15,31
2016	17406,8	2564,61	%14,73
2017	18906,60	2750,61	%14,54
2018	20354,98	2850,80	%14,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصيلة الإيرادات الجباية العادية في سنة 2006 بلغت **745,56دج** وقد كانت ضئيلة جدا مقارنة مع السنوات اللاحقة وهذا راجع إلى تأخر تحقيق الإصلاحات التي شرعت الجزائر فيها سنة 2002 والتي تدخل في إطار رقمنة الإدارة الضريبية، فالانطلاق الفعلي لمديرية كبريات المؤسسات والتي كانت من المفروض بدأ عملها سنة 2002 لم يتم إلا في سنة 2005 بعد أن تعطلت سنة 2003، وبدأ عملها سنة 2006 إلى أن عملها لم يكن كما هو مخطط له وهذا راجع لسوء التنظيم وعدم توفر مختلف البرامج المعلوماتية الخاصة، بالإضافة إلى تعطل انجاز كل من مركز الضرائب cdi والمراكز الجوارية cpi والذي كان من المقرر العمل فيه في 2006 إلى ذلك لم يتم إلا في سنة 2007 أين تم إنشاء أول مركز جواري نموذجي للضرائب، ولعل من أسباب التأخر ضخامة تكاليف برنامج العصرنة، إيرادات الجبائية العادية في الفترة

2011-2018 كانت مستقرة وهو ما لم يتناسب مع الناتج الداخي الخام الذي انتقل بين سنتي 2006-2012 من 8390,7 الى 161154,40 مليار دج وعلى العموم الإيرادات في الفترة 2006- 2010 لم تكن معتبرة نظرا للعوامل المذكورة سابقا وبالتالي ارتفاع عمليات الغش والتهرب الضريبي والذي يقابله ضعف في الحصيلة الضريبية، بداية من 2010 إلى سنة 2013 عرفت إرتفاعا ملحوظ حيث قدرت الإيرادات الجبائية 1309,37دج و 2072,09 دج على التوالي وذلك بسبب استمرار الإصلاحات التي انطلقت في سنة 2002 والتي عملت الدولة على تطبيقها بهدف زيادة المردودية للحصيلة الضريبية والقضاء على مختلف أشكال التهرب والغش الضريبي، بعد سنة 2013 ارتفعت ارتفاعا رهيب وهذا راجع إلى الاعتماد على مختلف الوسائل الالكترونية و تجسد ذلك بإطلاق ما يسمى منصة أو نظام التصريح والدفع عن بعد جبايتك والذي ساهم بشكل كبير في التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان من خلال المعالجة الالكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات وبالتالي التقليل بنسبة كبيرة من احتمال الوقوع في الأخطاء، وكذا إمكانية ولوج المكلفين للموقع معرفة مختلف ضرائبهم وموعدها، المساعدة من عملية الرقابة من خلال التصريحات الالكترونية وبالتالي زيادة التحصيل من جهة والتقليل من تكلفة الرقابة من جهة، وواصل الارتفاع إلى 28502,73 مليار دج سنة 2018 وهي أكبر خلال السنوات العشرة الأخيرة، من خلال نسب إيرادات الجباية العادية إلى الناتج الداخي الخام نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية تمثل ما نسبته 12,69% من الناتج الداخلي للدولة الجزائرية في متوسط الفترة مابين 2010- 2018 وهذا ما يفسر مواصلة الدولة الجزائرية على اعتمادها على الجباية البترولية بالدرجة الأولى لتغطية النفقات العامة.

4. الخاتمة:

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية بات ضرورة حتمية بغية تقدم الخدمة العمومية والتي من بينها الخدمة الجبائية، فقد قامت الجزائر بجولة من الإصلاحات مست القطاع الجبائي في مجال الرقمن،ة وتجسد ذلك في تأسيس منصة رقمية للتصريح والدفع عن بعد بغية استجابة لرغبات وانشغالات المواطنين وتقريبهم من الإدارة الجبائية، بما يحقق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات العمومية، بما يخدم الإدارة الجبائية من جهة والمكلفين من جهة أخرى.

نتائج الدراسة:

- ✓ عصرنة الإدارة الجبائية واستخدامها نظام التصريحات الجبائية الالكترونية سوف يعزز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية ومنه الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى التقليل من نفقات الرقابة الجبائية المقامة من طرف الأعوان؛
- ✓ نظام التصريح عن بعد جبايتيك وسيلة فعالة للحد من التهرب والغش الضريبي من خلال مختلف التصريحات الالكترونية والدور الفعال له من خلاله ارتباطه بمختلف الإدارات المساعدة في تحقيق عملية الرقابة فعالة؛

- ✓ الجباية البترولية لا زالت تشكل حصة الأسد من إجمالي إيرادات الجبائية وهذا راجع لعدم التطبيق الفعلي للإصلاحات؛
- ✓ رغم ما حققته عصرنة الادراة لجبائية إلا انه لازالت تواجه عدة عوائق منها نقص الكفاءة العمال في مجال رقمنة الإدارة؛
- ✓ عدم توفر البنية التحتية الملائمة للاتصالات والبرمجيات لولج العالم الالكتروني بمعناه الحقيقي.

التوصيات:

- ✓ مواصلة دعم برنامج عصرنة إدارة الضرائب الذي تباشره السلطات الجزائرية من سنة 2002 لما يتضمنه من أثار حسية وأهداف جد هامة ومفيدة بالنسبة للمكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب لزيادة فعالية التسيير؛
- ✓ ضرورة الإسراع في تنفيذ برنامج عصرنة الإدارة الجبائية وتزويد الهياكل الإدارية بالوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل مواكبة التطورات الحديثة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وتفعيل اتفاقيات التعاون في هذا المجال؛
- ✓ توفير البنية التحتية للاتصالات والبرمجيات لولوج العالم الالكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه
- ✓ إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الالكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من أجل زيادة مساهمتهم في عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية؛
- ✓ فتح الحوار مع المكلفين لمعرفة مدى رضاهم ، وكذا الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالخدمات المقدمة من طرف مصلحة الضرائب؛
- ✓ ربط إدارة الضرائب الكترونيا بمختلف الإدارات العمومية الأخرى.

5. قائمة المراجع:

ابراهيم حراش. (بلا تاريخ). عصرنة ادارة الضرائب في ظل الاصلاح الاداري. الصفحات 113-114-115-116.

المديرية العامة للضرائب. (2018). عصرنة الادارة الجبائية محور استراتيجي لوزارة المالية. *نشرة المديرية العامة للضرائب ، 2018*، 7.

بن عروس ,ح & .,علواطي ,ح .(2022) .أثر تطبيق الادارة الالكترونية على تطوير الادارة الضريبي، من وجهة نظر بعض مراكز الضرائب، مفتشيات الضرائب، المراكز الجهوية للضرائب في ولاية المدية .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* .500 .p ,(1) 6 ,

بوزكري ,ج .(2021) .دور الادارة االالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركزالضرئب بتسمسيلت .*مجلة جديد للاقتصاد* .462-461 .pp ,(1) *16* ,

بوزكري ,ج .(2021) .دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتسمسيلت .*مجلة جديد للاقتصاد* .462-461 .pp ,(1) *16* ,

جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2019). فعالية نظام جبايتيك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الايرادات العامة للدولة الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، دون مجلد* (دون عدد)، صفحة 110.

خنشور ,ج & .,عبابسية ,أ .(2020) .مساهمة الادارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم في الجزائر بين الواقع والمأمول . *مجلة أفاق علمية* .364 .p ,(2) *12* ,

رمادلية ,ع .ا .(2020) .تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر-عصرنة الادارة الضؤيبية انموذجا .*مجلة ابحاث اقتصادية وادارية* .473-472 .'pp ,(2) *14* ,

قناص ,ع & .,زين ,ي .(2021) .التصريحات الجبائية الإلكترونية واثررها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية)دراسة حالة :مكلفين بالضريبة التابعينن لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسا .(*مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية* *5* , (2), p. 218.

محمد لعريبة، و فاروق سحنون. (2021). دور العصرنة في تفعيل أداء الادارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة –دراسة/حالة–مركز الضرائب لولاية سطيف. *دراسات اقتصادية ، 19* (3)، الصفحات 517–518.

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2017). إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك". *(85)* ، 7.

نور الدين بربار، و فتيجة بلجيلالي. (2019). أثر تطبيق الادارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية ، 8* (1)، صفحة 44.